

نقاط التفتيش والحواجز: البحث عن سبب العيش في الضفة الغربية وقطاع غزة - أبعاد النوع الاجتماعي في الانهيار الاقتصادي

المخلص التنفيذي

هناك بُعد مهم من أبعاد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني جرى توثيقه على نطاق واسع، وهو يتعلّق بسيطرة إسرائيل على حركة الأشخاص الفلسطينيين وبضائعهم ومواردهم. ومنذ عام 1967، تراخت السيطرة على الحركة الفلسطينية واشتدت متبّعة بصورة جزئية حالات الجزر والمدّ في هذا الصراع. بيّد أنه مع مرور الزمن أصبح جهاز هذه السيطرة أكثر تعقيداً وتأثيراً في قدرته على التدخل والتأثير في كل نواحي الحياة الفلسطينية بما في ذلك فرص التشغيل، والعمل، والدخل. وبالنظر لانتساع نطاقه وتعدد طبقاته، فإن جهاز السيطرة هذا يشمل نظاماً للتصاريح وعوائق مادية تُعرف بالحواجز أو الإغلاقات، والطرق التي يكون المرور منها مقيداً، وإجراءات منع دخول مساحات واسعة من الأراضي في الضفة الغربية. وأبرز هذه القيود على الحركة هو جدار الفصل، الذي حول الضفة العربية إلى مجموعة مجزأة من الجزر أو المناطق الاجتماعية والاقتصادية المعزولة عن بعضها بعضاً، وأحاط قطاع غزة بسياج على أطرافه تقطّعه معابر تخضع لسيطرة ثقيلة الوطأة. ويقيم هذا التقرير تأثير نظام الحركة وإمكانية الوصول في الفترة من عام 2000 إلى عام 2007 على الاقتصاد وعلى حياة الفلسطينيين العاملين، مستكشفاً بُعد النوع الاجتماعي المعني بالقيود المفروضة على مشاركة القوى العاملة، وكيفية تأثير التوترات الجديدة في مجال العمل والنتاجة عن القيود المفروضة على الحركة وإمكانية الوصول، على العلاقات بين المرأة والرجل، وتستند النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة إلى تحليل للبيانات التي تغطي السنوات من 2000 إلى 2007 وتفحص الآثار البعيدة المدى على القيود المفروضة على الحركة وإمكانية الوصول.

ولمّا أصبحت ضوابط السيطرة على الحركة أكثر رسوخاً بعد الانتفاضة الثانية (سنة 2000)، تبع ذلك تراجع اقتصادي كبير أدى إلى حدوث تناقص في استخدام الذكور والأجور الحقيقية بسبب حالات فقدان فرص العمل في إسرائيل مع ارتفاع مُناظرٍ لذلك في البطالة. أما

معدلات الفقر، بما في ذلك معدلات الفقر الأشدّ وطأة، فقد ارتفعت ، بينما هبط الناتج المحلي الإجمالي. وأخذت أعداد متزايدة من الأسر تجد نفسها تعيش على طعام الصدقات وتستتبط آليات لا حدود لها بهدف الاقتصاد في الإنفاق الكلي لكي لا يتم تجاوز الدخل. وهكذا فإن الضفة الغربية وقطاع غزة وجدا نفسيهما، خلال عقد من الزمن، ينتقلان من وصفهما بلداً متوسط الدخل إلى بلد أصبح الآن يعتمد بدرجة كبيرة جداً على المساعدات . كذلك فقد شهدت هذه الفترة نفسها ارتفاعاً حاداً في أشكال العنف الظاهر والعنف الخفيّ على حدّ سواء. كما أنّ عوامل التوغّلات العسكرية الإسرائيلية، والاعتقالات ونقاط التفتيش المأهولة (المحروسة بالجنود)، وتدمير البيوت وجدار الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين إسرائيل (مع ما يرافق ذلك من نظام التصاريح)، وردّ الفلسطينيين أنفسهم... نسجت كلها خيوط شبكة من العنف في المجال العام والمجال الخاص، مسّت الحياة اليومية لجميع الفلسطينيين. وقد أدى العنف الناجم عن الاحتلال إلى خسائر في الأرواح والأرض والممتلكات وحرية الناس في الحركة، كما حطّمت الفضاء الاجتماعي - وهو مصدر مهمّ للدعم المادي والمعنوي ولا سيما بالنسبة إلى النساء. وبما أنّ النظامَ بين القانونيين الإسرائيلي والفلسطيني لم يستطيعا توفير الدفاع أو الحماية للسكان، فإنّ هذه التغييرات الجسيمة في حياة الناس اليومية خلقت شعوراً بالانهيار الشعبي والاجتماعي والمعنوي (أو ما يسمى بالفلتان الأمني).

واستناداً إلى هذه الخلفية، فقد كانت الآثار على المجتمع الفلسطيني واسعة النطاق وبعيدة المدى على العلاقات بين المرأة والرجل، وعلى العلاقات العابرة للأجيال بين الياfecين والشباب والشيوخ، وعلى علاقات القرابة والشبكات الاجتماعية. وتُوفّر هذه الدراسة من خلال مصا در جيدة النوعية، نظرات ثابتة لسلسلة من الأحداث التي أخذت وما زالت تُعدّل السلوك الاجتماعي والعلاقات بين الجنسين المرتبطة بالعمل. كما ترصد هذه الدراسة وتشخص معنى هذا الوضع المتدهور بالنسبة إلى الفلسطينيين ذكوراً وإناثاً ومن جميع الأعمار من حيث تفاعلهم الاقتصادي، وقدراتهم على السعي وراء وسائل بديلة للمعيشة، واستراتيجياتهم في التصدي للمشكلات، واستثماراتهم الاجتماعية والبشرية (كالتعليم والزواج على سبيل المثال) وتطلّعاتهم المستقبلية.

وكما تبين الدراسة فإن دور الرجال، بوصفهم مُعيلي الأسرة الرئيسيين وحُماته ا، الذي درجت التقاليد على أنه أحد الأعمدة الرئيسة للعلاقات بين الجنسين، قد جرى تقويضه بصورة ممنهجة نتيجة للانهايار الاقتصادي. ومع تقلص السوق الإسرائيلية أمام الأيدي العاملة الفلسطينية وتضاؤل حجم القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات السبع الأخيرة، فقد انكفأ الرجال من سوق العمل بسبب عدم وجود فرص العمل والتشغيل. ومع ندرة أية خيارات متاحة لهم، فقد احتشد الرجال في القطاع غير الرسمي، بأن شرعوا في الاقتراض وإقامة مشروعات الأعمال الصغيرة للتعويض عن خسارتهم فرص العمل والدخل، غير أن نجاح هذه الاستراتيجية كان محدوداً. وقد عطّلت القيود المفروضة على الحركة وإمكانية الوصول القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص في كلٍّ من الضفة الغربية وغزة على حدٍّ سواء، كما عطّلت القدرة على المتاجرة واضطر الكثير من مشاريع الأعمال إلى الانكفاء والتوقف.

وعلى العموم، فإن مشاركة القوى العاملة من الرجال لم تُعدّ أبداً إلى مستويات ما قبل الأزمة التي بلغت عام 1999، موحيةً إلى أن العديد من الرجال يؤخرون دخولهم إلى سوق العمل أو أنهم مُحَبَطون لدرجة لا تسمح لهم بالبقاء على رأس العمل. وفي عام 2007، أحجم ما يقارب 60% من الفلسطينيين في سنّ العمل عن المشاركة في أي نوع من النشاط الاقتصادي المرصود / المسجّل (رسمياً)، سواء أكان ذلك النشاط مدفوع الأجر أم غير مدفوع، كما أنهم لم يكونوا يبحثون عن عمل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2007). وقد تمّ التعبير عن هذا اليأس أثناء المناقشات التي أجرتها مجموعات الحوار المركزة (أو "مجموعات النقاش" اختصاراً)، كجزء من هذه الدراسة. وشكا الرجال المنحدرون من مخيمات اللاجئين الذين فقدوا وظائفهم في إسرائيل، من قضاء معظم أوقاتهم عاطلين عن العمل، باستثناء أعمال مجزوءة متقطعة يقدمها لهم الجيران بين الحين والآخر، أو يحصلون عليها عن طريق برامج خلق فرص العمل. كذلك فقد تحدث هؤلاء الرجال عن أنهم قد أخذوا يعتمدون، بصورة متزايدة، على المعونة الإنسانية المقدمة لهم من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) والجمعيات الخيرية الأخرى. أما الرجال الذين يملكون قطع أراضٍ حول بيوتهم فقد عادوا إلى زراعة المحاصيل

وتربية الدواجن أو الماشية (الأبقار وغيرها)، إلا أن هذه النشاطات ليست كافية لإعالة أسرهم . كما أن العار (العيب أو الخجل) الذي يشعر به هؤلاء الرجال يؤدي إلى إحباطهم وما يُناظر ذلك من توتر داخل الأسرة المعيشية. ورداً على انسحاب الرجال من سوق العمل، اضطرت النساء إلى دخول المجال العام، وإلى استخدام استراتيجيات تهدف إلى الحيلولة دون وقوع الأسرة في براثن الفقر المدقع وتحولها إلى وضع تكون فيه عالية على الآخرين. أما استراتيجيات النساء في سبيل البقاء فهي مختلفة ومتعددة الأوجه، وهي تشمل: البحث عن العمل في القطاع الرسمي (القطاع العام والخدمات العامة)، وتأخير خروجهن من القطاع العام (وقد جرت التقاليد على تخلي النساء عن العمل بعد الزواج)، أو اللجوء إلى الإنتاج البيتي للغذاء والسلع الأخرى، أو بيع ومقايضة كوبونات الغذاء، أو الاقتراض من الجيران والتطوُّع مع المنظمات الخيرية. ولا يمكن بسهولة رصد طبيعة عمل النساء في الدراسات المسحية للقوى العاملة: ففي حالات كثيرة، فإن النساء أنفسهن لا يعتبرن ما يقمن به عملاً، وتُغفل الاستبانة المعتادة هذه الأعمال. ولذلك فإنه لا يتبقى مخنفٌ عن الأنظار ويصعب تقييمه. وحسب دراسة معتادة للقوى العاملة، فإن مشاركة النساء الفلسطينيات من أكثر المشاركات انخفاضاً في العالم، لكنها سجلت زيادة طفيفة أثناء الفترة التي كانت فيها الأكثر تأثراً بالتراجع الاقتصادي وارتفاع البطالة في أوساط الذكور - من 14% في عام 2000 إلى 16% في عام 2007. ومن الناحية الفعلية، فإن الزيادة تبقى متركزة داخل عدد قليل من الوظائف التي يترأح مستواها بين المتوسط والمنخفض في القطاع العام والعمل الزراعي غير المدفوع الأجر. وهناك قدرٌ لا يُستهان به من هذه المشاركة المتزايدة في الوظائف المتدنية المكانة والمفتقرة إلى الحماية (مثل الخدمة في المنازل)، أو العمل الزراعي غير مدفوع الأجر - وهي أعمال أو وظائف لا يُعتبر الرجال أنهم على استعداد لممارستها؛ لأن مردوداتها منخفضة أكثر مما ينبغي، ومكانتها تحط من القدر بعد خسارة الوظائف الأكثر دخلاً.

ومن أجل إعالة أسرهن، فقد تحولت النساء - وبصورة خاصة المتوسطات في العمر منهن والحاصلات على مقدار ضئيل من التعليم - نحو سلسلة من النشاطات غير الرسمية ابتداءً من المتاجرة الزهيدة في غزة إلى فتح دكاكين بقالة، والخياطة، وإنتاج الغذاء، والزراعة والإنتاج

الحيواني. واستفاد العديد من النشاطات غير الرسمية من برامج القروض الميكروية ("بالغة الصغر" أو "الصغيرة جداً")، التي أدخلتها وكالات الإغاثة، وقد حققت النساء نتائج متنوعة. وفي بعض الحالات اقترضت النساء مالا بالنيابة عن أزواجهن. وفي حالات أخرى وقعن تحت ضغط سياسات السداد القاسية للمقرضين. وعلى سبيل المثال، وحسب مدير برنامج القروض الميكروية في وكالة الأنروا في غزة، فقد توقّف الإقراض، وهربت الإناث صاحبات المشروعات الميكروية من القطاع غير الرسمي للاقتصاد، وأقفل العديد منهن مشروعاتهن بسبب الإفلاس. وقد عمل الافتقار إلى الحركة في المواد الخام والسلع، ولا سيما في غزة، واقتترانه بانخفاض القوى الشرائية للناس أيضاً، على درجة تعقيد هذه المشاريع وخلق الظروف الموضوعية لإقفال الأعمال.

وقد جاء انخراط النساء المتزايد في العمل في المجال العام لقاء تحمل تكلفة عالية : إذ وجب على النساء أن يتجاوزن، بعناية وحذر، الحاجة إلى السلوك بأسلوب يكون لائقاً ومتناسباً من الناحية الثقافية مع الحاجة إلى قدر متزايد من الحركة. ويتعين عليهن أن يتحركن بخطوات محسوبة بعناية، وذلك عن طريق عدم المبالغة في الحديث عن دورهن الجديد كمعيلات من أجل الحفاظ على التناغم والانسجام الأسري. كما يترتب عليهن، بالإضافة إلى أدوارهن الأسرية الثقيلة الوطأة أصلاً في الإنتاج والإنجاب، القيام بدور المشاركة الاقتصادية المتزايد، وبخاصة في حال غياب أحد الذكور ممن يكسبون الدخل للأسرة. وعلى العموم، فإن كثيراً من النساء اللواتي جرت مقابلتهن أثناء إجراء هذه الدراسة قد ترفعن عن العمل في الوظائف ذات الأجور المنخفضة تقريباً وغير المتمتعة بالحماية، والتي كانت متوافرة، وذلك بقدر ما كنّ مترددات في ممارسة دور المعيل الرئيسي للأسرة. وهو دور جرت ترجمته إلى قدر من الضغط الشديد على النساء دون أن تلوح في الأفق أية بوادر للخلاص من الوضع. لقد كانت الروابط والشبكات الاجتماعية عناصر للدعم، غير أنها هي الأخرى أيضاً كانت تعاني من وطأة القيود والانهياب الاقتصادي.

ولقد اخترق جو الصراع الشامل كل مظهر من مظاهر الحياة الفلسطينية، وأثر في كل من الرجال والنساء على حدّ سواء. وتسربّ العنف في الجو العام - من خلال نفاط التفتيش، والتفتيش الجسدي، وحواجز الطرق وعنف المستوطنين وما إلى ذلك، مقتحماً الجو الخاص. وترتّب على

الرجال والنساء التعامل مع هذه الأوضاع تحت وطأة حالات من القلق الشديد وانعدام اليقين بهدف ضمان البقاء الأسري على قيد الوجود. وبينما كان الرجال هم المتلقون المباشرين للعنف ، فقد تحتم على النساء أيضاً أن يتحمّلن تكلفة العنف غير المباشر. وعلى سبيل المثال، فإنه وبالرغم من كون أكثرية المعتقلين من الرجال، فإنه يتحتم على النساء أن يتحملن مسؤولية إنجاب الأطفال وتنشئهم وتربيتهم، والطبخ، والتنظيف، وإدارة شؤون الأسرة في حال غياب راعٍ ذكّر لهذه الأسر، والعمل على ضمان إطلاق سراح الأقارب المعتقلين (مثل الاتصال بمنظمات حقوق الإنسان، والحصول على تصاريح لزيارة المعتقلين...إلخ)، بالإضافة إلى مسؤوليات أخرى.

كذلك فإن انهيار النظام العام وغياب العدالة قد زادا من تآكل صورة الرجال الفلسطينيين كحماة للأسرة، وإضعاف قدرتهم وإجبارهم على الانكفاء إلى المجال الخاص بسبب عدم قدرتهم على حماية أسرهم ومجتمعاتهم المحليّة. ومع اضمحلال دور الرجال في الحياة العامة فقد عاشوا حالة من فقدان تقدير الذات والثقة بالنفس. وفي غمرة تجريدهم من سمات الرجولة وعجزهم عن الحماية أو الإعالة، فإن تراجعهم اللاحق من ميدان الحياة العامة أسهم هو الآخر في وجود الضغط النفسي والاجتماعي على الأسرة.

إن دور النساء المتصاعد في المجال العام، باقترانه مع تفهقر الرجال إلى المجال الخاص، يؤدي إلى توترات ضمن نطاق الأسرة المعيشية. وبالرغم من ندرة توافر البيانات عن تفشي العنف الأسري في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن المعلومات المحدودة المتوافرة تُبيّن أنّ الأسر، التي فقد فيها الرجال أعمالهم بسبب إجراءات الاحتلال، قد تُعاني من معدلات أعلى للعنف الأسري، مع أن هذا الاستنتاج يبقى غير محسوم، ويتطلب المزيد من الاستقصاء. أما الذي برز بالفعل من حلقات النقاش الذي أجرته مجموعات الحوارات المركّزة، فهو ديمومة وجود الغضب والإحباط وسرعة الغضب الذي يتعيّن على الرجال والنساء والأطفال التعامل معها داخل الأسر المعيشية.

وضمن نطاق هذا الجو الكئيب، فإن استثمار الأسر في التعليم كان ولا يزال يتزايد بصورة تدعو إلى الدهشة مع تسجيل أرقام قياسية للفتيان والفتيات الفلسطينيين في مرحلتَي التعليم

الثانوي وما بعد الثانوي. فقد أصبح التعليم بمثابة بوليصة التأمين لدى الفلسطينيين، وليس مجرد وسيلة للحصول على عمل. وبالنسبة إلى الفتيات، بصفة خاصة، فإن التعليم العالي يمكن أن يجلب فرصاً أفضل للزواج، ويمكنهن من دعم دخل الأسرة، والقيام بدور بوليصة التأمين في مواجهة التعرض للخطر، في حالة فقدان المعيل الذكر للأسرة. أما بالنسبة إلى الفتيان، فإن التعليم مفتاح للهجرة إلى الخارج بحثاً عن فرص عمل أوفر دخلاً هناك. ومن الناحية العملية، فإن المعلمين من الشباب والنساء، ولا سيما الشابات منهم، قد وجدوا صعوبات جمة في الحصول على عمل. إذ تنتظر المرأة الشابة وقتاً يعادل أربعة أضعاف الوقت الذي ينتظره الرجل الشاب للحصول على عمل.

وبالإضافة إلى تحدي العثور على عمل، هناك تحدي الزواج. وبينما كان ولا يزال سن الزواج أخذاً في الارتفاع ومعدلات الخصوبة قد هبطت¹، وإن كانت لا تزال عالية - إلا أن ثمة تغيرات مهمة أخذت في الحدوث ضمن نطاق هذا المجال: فمع أن النساء والشابات غير المتزوجات أكثر خضوعاً للقيود، من الناحية الثقافية، للحصول على وظائف جيدة، إلا أن كثيرات منهن أيضاً عبّرن عن رغبتهم في الحصول على وظائف قليلة الرواتب أو أعمال مؤقتة من أجل كسب الخبرة ودعم الأسرة. وبينما نجد الشباب كثيراً ما يكونون عازفين عن السماح لأخواتهم أو لزوجاتهم الشابات بمزيد من الحراك (بدرجة أكثر من عزوف الرجال الأكبر سناً في هذا المجال عن ذلك)، إلا أنهم يعترفون أيضاً بالقيود التي يفرضها نموذج عائل الأسرة الوحيد، وبذلك يصبحون أكثر استعداداً للسماح لأخواتهم المتعلمات أو لزوجاتهم المتعلمات بالعمل. وفي الوقت ذاته، من المحتمل أيضاً أن تقوم أسر الفتيات اللواتي يحملن شهادة الدراسة الثانوية أو شهادة أقل بتحديد حركتهن لأنهن لا يستطعن التأهل إلا للوظائف ذات المكانة المتدنية (وبالتالي غير المقبولة اجتماعياً).

1 حسب بعض التقديرات، فإن معدل الخصوبة في عام 1968 كان 7 أطفال للمرأة الواحدة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، 1994)، وفي عام 1995 كان (7,4) طفلاً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني). وفي عام 2000، تناقص هذا المعدل إلى (5,1) طفلاً للمرأة الواحدة (مؤشرات التنمية الدولية WDI، 2009) واستمر الانخفاض حتى وصل إلى 4,5 طفلاً في عام 2007 (مؤشرات التنمية الدولية، 2009).

إن إجراءات تخفيف القيود على الحركة التي بدأت في عام 2009 لم تكن كافية لعكس مسار الاتجاهات التي سلف ذكرها أعلاه : إذ تبقى سوق العمل الإسرائيلية مقفلةً في وجه الفلسطينيين، وتبقى القيود المفروضة على الفلسطينيين في المنطقة (ج) مُرسخةً دون تغيير، وتواصل المستوطنات توسُّعها. ولذلك يبقى أن نتظر لنرى ما إذا كانت التوترات النابعة من التغيرات التي حدثت في الاستخدام / التشغيل، والتي نَجَمَتْ عن قيود الحركة وإمكانية الوصول، والتراجع الاقتصادي سوف تكون لها آثار دائمة على النوع الاجتماعي، ولا سيما المدى الذي يبقى فيه نموذج المعيل الذَّكر في علاقات النوع الاجتماعي (العلاقات القائمة بين الجنسين). أما الشغل الرئيسي الشاغل، الذي عبَّرت عنه النساء والفتيات اللواتي جرت مقابلتهنَّ لهذه الدراسة ، فكان حاجتهن لأزواج وأخوة وآباء يتم استخدامهم / تشغيلهم؛ لأن ذلك يمثِّل الطريق الرئيسية التي ستُخفض من توترهن وغضبهن وإحباطهن واسترداد كرامتهن والشعور بتقدير الذات والتمكين . أما الأسلوب الذي يفتقر إلى الاحترام، والذي اضطرت معه الكثير من النساء إلى الانخراط في المشاركة الاقتصادية - مثل القبول بالوظائف ذات الأجور المتدنية والافتراض والمقايضة - لم يزد على أنه قد قوَّى، في بعض النواحي، رغبة النساء في أشياء تدعو إلى العودة إلى الوضع "الطبيعي"، وبالنسبة إلى الرجال إلى العودة مرة أخرى إلى إعالة أو دعم أسرهم. ومع ذلك يبقى هناك على ما يبدو تحوُّل في الأجيال، وبكون النساء الشابات فيه أكثر تَوَقُّفاً إلى العمل، والقيام بدور في المجتمع، ومشاركتهنَّ المتزايدة في منظمات المجتمع المدني هو أحد التعبيرات عن هذه الرغبة.